توجيهات بشأن تطبيق الحاجة والضرورة في التمويل الإسلامي

الحاجة والضرورة

يستند التمويل الإسلامي إلى التزام لا يتزعزع للمشاركين فيه بالامتثال الكامل للشريعة. ويتطلب هذا الالتزام من المؤسسات المالية الإسلامية إبرام معاملات أو تطبيق ممارسات متوافقة تمامًا مع المتطلبات الشرعية. وعلى الرغم من ذلك، قد تنشأ حالات في الواقع العملي يمثل تحقيق الامتثال الكامل للشريعة فيها تحديًا، إذ يعمل نظامنا المالي الإسلامي ضمن النظام البيئي المحلي والدولي الأوسع الذي يشمل التمويل التقليدي المعتمد على عناصر قد تتعارض مع المتطلبات الشرعية مثل الربا أو الغرر الفاحش.

على سبيل المثال، عند تقديم منتجات وخدمات بعملات متعددة، تحتاج المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا إلى فتح حسابات نوسترو (nostro accounts) مع البنوك المراسلة في دول أخرى. وفي بعض الأحيان، قد لا يكون من الممكن فتح حسابات نوسترو متوافقة مع الشريعة في الأماكن التي يكون التمويل الإسلامي فيها منعدمًا أو محدودًا. وفي هذه الحالة، فإن الامتثال الكامل للشريعة سيترتب عليه استحالة تقديم هذه الخدمات من قبل المؤسسات المالية الإسلامية. وسيؤثر هذا على دورها في الوساطة المالية، حيث لن تتمكن من خدمة عملائها وتلبية الاحتياجات الاقتصادية. وبالتالي، فإن الاستناد إلى مفهومي الحاجة والضرورة يساعد في استخلاص توجيهات بشأن الظروف التي قد يُعتمَد فيها على تطبيق استثناءات من القرارات الشرعية، ضمن ضوابط محددة. وفي هذا الصدد، تعترف الشريعة بوجود مثل هذه المصاعب والمعوقات التشغيلية، وتوفر طريقة براغماتية للمضي قدمًا.[1]

يشير مفهوم الحاجة إلى حالة تنشأ فيها المشقة بسبب ظروف لا مفر منها، الأمر الذي يترتب عليه الامتثال الجزئي أو التخفيف المؤقت لبعض القرارات الشرعية (انظر الرسم البياني رقم ١). والهدف من هذا الإجراء التقليل من المفسدة وتعظيم المصلحة. على سبيل المثال، قد ينقل مشغل التكافل بعض المخاطر المتخصصة إلى شركة إعادة تأمين تقليدي عند عدم توفر قدرات كافية لمشغلي إعادة التكافل على امتصاص تلك المخاطر.

وأما مفهوم الضرورة فيشير إلى حالات شديدة التطرف تهدد ملاءة المؤسسات المالية أو سيولتها، الأمر الذي يترتب عليه السماح بالتساهل في بعض التصرفات التي تحظرها الشريعة في الحالات العادية. ويرجع ذلك إلى مراعاة الشريعة لحفظ النفس وحفظ المال في ظروف معينة، وتقديمهما على الالتزام الصارم بتجنب المحظورات الشرعية. على سبيل المثال، قد تسعى مؤسسات مالية إسلامية للحصول على تمويل من مصادر تقليدية خلال الشروع بإجراءات الحل، عند عدم توفر تمويل إسلامي.

---

١ يقول الله تعالى في القرآن الكريم: "يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر". (البقرة، الآية: ١٨٥).

الرسم البياني رقم ١ : معايير التقييم لتحديد ما يمكن تصنيفه على أنه "حالة مشقة"

ما الذي يمكن تصنيفه على أنه حالة مشقة؟

تشير المشقة إلى وضع غير طبيعي يجعل المؤسسة المالية الإسلامية غير قادرة على الالتزام الكامل بالشريعة كي تحافظ على قابليتها للاستمرار وفاعليتها في أداء وظائفها بوصفها وسيطًا ماليًا.

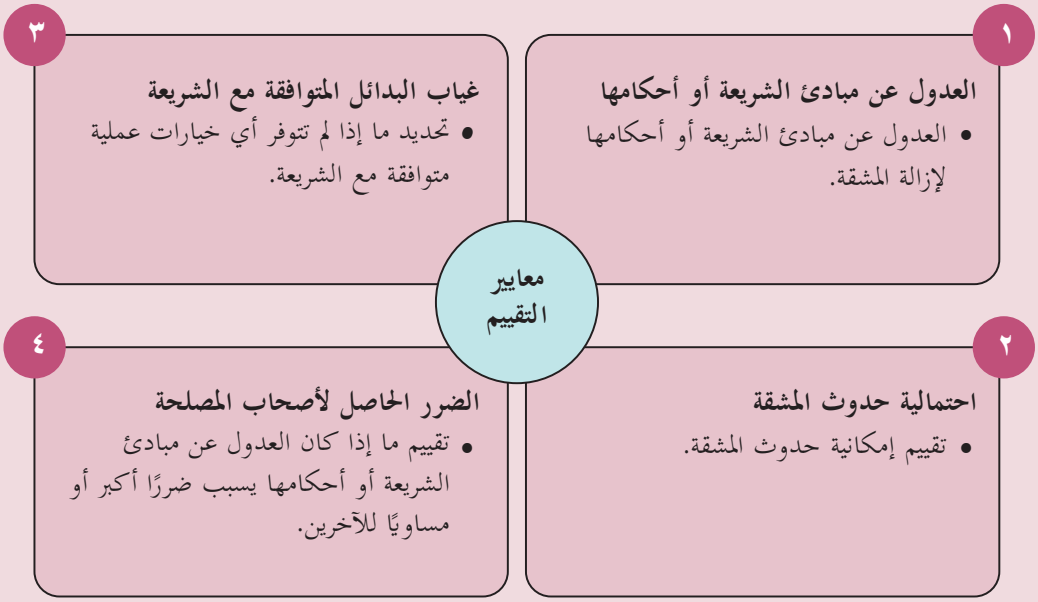

المصدر: البنك المركزي الماليزي

تطبيق الحاجة والضرورة في التمويل الإسلامي

أصدر البنك المركزي الماليزي وثيقة سياسات خاصة بالحاجة والضرورة، وذلك ضمن جهوده الرامية إلى تعزيز سلامة قطاع التمويل الإسلامي وتقدمه من خلال التطبيق الاحترازي للاستثناءات من الالتزام بالقرارات الشرعية. وتهدف هذه الوثيقة إلى توفير إرشادات أوضح بشأن تطبيق الحاجة والضرورة بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للشريعة. كما تهدف أيضًا إلى تنسيق ممارسات الصناعة، سعيًا منها إلى التخفيف على نحو فعال من مخاطر عدم الامتثال للشريعة. وبالإضافة إلى ذلك، تسهل الوثيقة الرقابة التنظيمية من خلال الاعتماد على ضوابط موحدة لتطبيق مفهومي الحاجة والضرورة (انظر الرسم البياني رقم ٢)، الأمر الذي يؤدي إلى ضمان اتخاذ قرارات مستنيرة والاعتماد على تفسيرات متسقة من قبل الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

الرسم البياني رقم ٢ : العناصر الرئيسة المتعلقة بتطبيقات الحاجة والضرورة

العناصر الرئيسة لضمان الملاءمة والدقة في تطبيقات الحاجة والضرورة

الشروط المسبقة لتقييم المشقة

- التأكد من حدوث المشقة.
- تتطلب إزالتها العدول عن مبادئ الشريعة أو أحكامها.
- غياب البدائل المتوافقة مع الشريعة أو عدم عمليتها.
- لا يترتب على العدول عن مبادئ الشريعة أو أحكامها ضرر مساو أو أكبر من الضرر الحاصل لأصحاب المصلحة.

التصنيف وضوابطه

- **الحاجة من النوع الأول (١):** الممارسات التي تقع ضمن نطاق الأعراف التجارية، والحاجات العامة.
- **الحاجة من النوع الثاني (٢):** الممارسات التي لا تقع ضمن نطاق الأعراف التجارية، والحاجات الخاصة بمؤسسة مالية إسلامية.
- **الضرورة:** الحاجات الخاصة بمؤسسة مالية إسلامية التي تقتضيها اجراءات التعافي أو الحل.

تعزيز الجوانب التشغيلية

- **الحوكمة:** تحديد التوقعات المتعلقة بالرقابة المعززة من قبل مجلس الإدارة.
- **عملية اتخاذ القرار:** إجراء مداولات من قبل جميع أعضاء الهيئة الشرعية ورفع تقرير إلى البنك المركزي الماليزي في غضون ١٤ يوم عمل بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة والهيئة الشرعية.

المصدر: البنك المركزي الماليزي

يجب على المؤسسات المالية الإسلامية عند تطبيق الحاجة والضرورة، تقييم عدة عوامل بعناية فيما يتعلق بتصنيفها (انظر الرسم البياني رقم ٣)، وذلك لضمان أن أي استثناء من الامتثال للشريعة يُوافَق عليه من قبل الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، والمجلس الاستشاري الشرعي للبنك المركزي الماليزي، الأمر الذي يحافظ على نزاهة قطاع التمويل الإسلامي ومصداقيته.

الرسم البياني رقم ٣ : الفئات الثلاثة للحاجة والضرورة



المصدر: البنك المركزي الماليزي

تتمثل إحدى الجوانب الرئيسة لهذا التقييم في فهم مدى المشقة المعنية وأثرها، بما في ذلك ما إذا كانت المشقة تؤثر على شريحة واسعة من الصناعة، أو مقتصرة على مؤسسات مالية إسلامية معينة. ويضمن مفهوم التناسبية أن تتناسب الاستثناءات مع شدة المشقة، مما يمنع العدول عن مبادئ الشريعة دون مبرر. ومن المهم أيضًا تقييم ما إذا كانت المشقة تتطلب أي إجراءات علاجية، وبالتالي إمكانية تفعيل العمل باستثناءات من الامتثال للشريعة ذات طبيعة مؤقتة ومحددة. يعد تطبيق القرارات الصادرة عن المجلس الاستشاري الشرعي بشأن الحاجة والضرورة بطبيعته مؤقتًا حسب المشقة المعنية التي يتم التعامل معها. ويؤكد هذا الأمر على الالتزام بالعودة إلى الامتثال الكامل للشريعة بمجرد زوال المشقة. ويأخذ هذا النهج القائم على التوازن المتأني بعين الاعتبار، الحاجة إلى المرونة مقابل ضرورة مراعاة المقاصد العامة للشريعة، لضمان كون الاستجابات متناسبة مع شدة المشقة ونطاقها.

الخاتمة

تعد وثيقة السياسات الخاصة بالحاجة والضرورة عنصرًا أساسيًا في السعي لتحقيق النمو والابتكار المستدامين، وذلك لضمان استمرار عمل المؤسسات المالية الإسلامية داخل حدود الامتثال للشريعة أثناء تعرضها لمشقات، مسترشدة بإطار حوكمة متين. إن التزام المؤسسات المالية الإسلامية بهذه الحدود سيؤدي إلى تطبيقات للحاجة والضرورة أكثر اتساقًا وصرامة، ويعزز الثقة والمصداقية في ممارسات المؤسسات المالية الإسلامية. وباعتبار وثيقة السياسات الخاصة بالحاجة والضرورة مبادرة رائدة، يمكن أن تكون الوثيقة مرجعًا للمجتمع المالي الإسلامي العالمي لتعزيز أفضل الممارسات، وتحسين مرونة النظام البيئي الأوسع.